

Distr.: Limited
6 May 2002
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

ما قرره اللجنة الخاصة في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ بشأن بورتوريكو
تقرير من إعداد مقرر اللجنة الخاصة، السيد فيصل مقداد (الجمهورية
العربية السورية)*

المحتويات

الصفحة	الفقرات	
٣	١ مقدمة
٣	١٤-٢ معلومات عن بورتوريكو
٣	١٠-٢ ملحة عامة
٥	١٤-١١ التطورات الاقتصادية
٦	٣٦-١٥ التطورات الأخيرة
٧	٢٦-١٥ التطورات السياسية
١٠	٣٦-٢٧ التطورات العسكرية
١٤	٤٤-٣٧ الإجراءات السابقة التي اتخذها الأمم المتحدة
١٤	٣٧ ملحة عامة

* يقدم التقرير في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٢ لإتاحة إدراج آخر المعلومات المقدمة من المنظمات البورتوريكية.

١٥	٤٣-٣٨ الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة	باء -
١٦	٤٤ الإجراءات الذي اتخذته الجمعية العامة	جيم -
١٦	٥٢-٤٥ مسألة الوضع السياسي: آراء الأطراف المعنية	خامسا -
١٦	٤٩-٤٦ الولايات المتحدة الأمريكية	ألف -
١٩	٥٢-٥٠ بورتوريكو	باء -

المرفق

		المنظمات التي جرى الاتصال بها لتقديم آخر المعلومات عن تقرير المصير والاستقلال فيما يتعلق	
٢٤	بيورتوريكو	

أولا - مقدمة

٤ - وكانت بورتوريكو مستعمرة إسبانية بين عامي ١٥٠٨ و ١٨٩٨. وبمقتضى معاهدة باريس المبرمة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٨٩٨ عند انتهاء الحرب الإسبانية - الأمريكية، تخلت إسبانيا عن الجزيرة للولايات المتحدة التي أقامت فيها محمية عسكرية بين عامي ١٨٩٨ و ١٩٠٠. وفي عام ١٩٠٠ أقر كونغرس الولايات المتحدة قانون فوراكر الذي استبدل بالحكومة العسكرية حكومة مدنية تشمل جمعية تشريعية منتخبة من الشعب. بيد أن واشنطن العاصمة كانت تعين حاكم الجزيرة وأعضاء المجلس التنفيذي الذين كانت لهم سلطات واسعة على الجمعية التشريعية.

٥ - وقد عزز القانون التأسيسي (قانون جونز) الصادر في عام ١٩١٧ الحكم الذاتي، إذ أضاف شرعة للحقوق ومجلسا للشيوخ منتخبا من الشعب، إلى الأجهزة الحكومية المنشأة بموجب قانون فوراكر. ومع ذلك ما زالت واشنطن العاصمة تعين الحاكم الذي لا يزال يملك حق نقض قرارات الجمعية التشريعية. كما أعطى القانون جنسية الولايات المتحدة لجميع سكان بورتوريكو، الأمر الذي يعارضه مجلس النواب في بورتوريكو، وهو الهيئة التشريعية المنتخبة من الشعب.

٦ - وفي عام ١٩٤٨ أقرت خلال دورة استثنائية للجمعية التشريعية، ثلاثة قوانين للمعاقبة على الأفعال المناهضة لحكومة بورتوريكو، وقد وقع على أحدها حاكم الجزيرة فصار قانونا يحمل اسم القانون رقم ٥٣ المعروف أيضا باسم "Ley de la Mordaza" (قانون الكمام) أو قانون إسكات حرية الرأي. ويجرم ذلك القانون الدعوة إلى استخدام القوة لتقويض أو قلب نظام الحكم في الجزيرة. ويعتبر القانون طبع أو نشر مواد معينة، وكذلك تنظيم مجموعات أو جمعيات هدفها قلب نظام الحكم عملا إجراميا^(٢).

١ - اتخذت اللجنة الخاصة في جلستها السادسة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١ القرار A/AC.109/2001/22 بشأن المسألة المتعلقة بما قرره اللجنة الخاصة في ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن بورتوريكو. وفي الفقرة ٩ من القرار، طلبت اللجنة الخاصة من المقرر أن يقدم تقريرا إلى اللجنة الخاصة عن تنفيذ القرار. وقد أعد مقرر اللجنة الخاصة هذا التقرير استجابة لذلك الطلب. وينظر التقرير في مسألة بورتوريكو في ضوء التقارير السابقة التي أعدها المقرر، والتطورات السياسية الأخيرة في بورتوريكو، والإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن المسألة، وآراء الأطراف المعنية.

ثانيا - معلومات عن بورتوريكو

ألف - لمحة عامة

٢ - بورتوريكو هي أصغر جزر الأنتيل الكبرى في البحر الكاريبي وأبعدها شرقا. تبلغ مساحتها ٦٣٧,٧ كيلومترا مربعا بما في ذلك الجزر الصغيرة المجاورة لها وهي: بيبيكيس وكوليبيرا ومونا. وتغطي الجبال أكثر من ثلاثة أرباع بورتوريكو، ويبلغ ارتفاع السلسلة الممتدة بطول الجزيرة في أعلى نقاطها ٢١٩ ١ مترا.

٣ - وقد ازداد عدد السكان من قرابة ١٥٠.٠٠٠ نسمة في بداية القرن التاسع عشر إلى أكثر من مليوني نسمة خلال النصف الأول من القرن العشرين. واستنادا إلى تعداد عام ٢٠٠٠ يبلغ مجموع عدد السكان ٣,٨١ مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك يقيم نحو ٣,٤ ملايين بورتوريكي في البر الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية^(١). ويقدر تعداد عام ٢٠٠٠ أن عدد سكان سان خوان عاصمة بورتوريكو بما يقارب الـ ٤٣٤.٠٠٠ نسمة، أي بزيادة تناهز ٤٠٠٠ من السكان خلال السنوات العشر الماضية.

كل انتخاب عام؛ و (ج) محكمة عليا ومحاكم أدنى. ويمثل بورتوريكو في حكومة الولايات المتحدة مفوض مقيم، وهو عضو ليس له حق التصويت في مجلس نواب الولايات المتحدة، ولكنه عضو له حق التصويت في اللجان التي يشترك فيها. ورغم أن للنظام القضائي في بورتوريكو محاكمه الخاصة به، فإنه مدمج في النظام القضائي الاتحادي للولايات المتحدة من خلال محكمة الاستئناف للدائرة الأولى، كما أن القانون الاتحادي يسود على القانون المحلي.

٩ - ورغم إقرار القانون العام رقم ٦٠٠ وإنشاء الحكومة الدستورية لبورتوريكو، فإن جميع القوانين التي لها صلة بعلاقات الإقليم بالولايات المتحدة ما زالت سارية المفعول. وشكلت هذه الأحكام قانون العلاقات الاتحادية الذي يرد وصفه بالتفصيل في تقرير المقرر لعام ١٩٧٤ (انظر A/AC.109/L.976، الفقرات ١٢٠ - ١٣٢). وبموجب هذا القانون، أدمجت بورتوريكو في النظم التجارية والجمركية والنقدية للولايات المتحدة. كما أخذت الولايات المتحدة على عاتقها مسؤولية الدفاع عن بورتوريكو.

١٠ - وفي عام ١٩٥٨، أقرت الجمعية التشريعية لبورتوريكو مشروع قانون يطلب إدخال تغييرات في قانون العلاقات الاتحادية. وفي السنة التالية، ولما يمض بعد سوى سبع سنوات على المصادقة على الدستور، قُدمت إلى كونغرس الولايات المتحدة ثلاثة مشاريع قوانين تطلب إدخال تغييرات في الصفة السياسية للإقليم. ولكن لم يُتخذ أي إجراء بشأن أي من هذه المشاريع. كذلك جرى في عام ١٩٦٧ استفتاء عام يعرض على السكان حرية الاختيار بين الاستقلال أو أن يصبح الإقليم جزءاً من الولايات المتحدة أو الإبقاء على صفة الكومنولث. ولقي الخيار الثالث التأييد بأغلبية ٦٠,٤١ في المائة من الناخبين. والجهود المبذولة لتغيير و/أو إيضاح صفة بورتوريكو من حيث صلتها بالولايات المتحدة مبينة بمزيد من التفصيل في التقارير السابقة

٧ - وفي عام ١٩٤٨ أيضاً، بعد أن سن كونغرس الولايات المتحدة القانون العام ٣٦٢، أجريت أول انتخابات شعبية لاختيار حاكم للجزيرة، وبذلك انتهت سلسلة الحكام المعينين من قبل واشنطن العاصمة. وفي عام ١٩٥٠، اعتمد كونغرس الولايات المتحدة القانون العام رقم ٦٠٠ الذي نص على إقامة حكومة دستورية ينتخبها شعب بورتوريكو. وأجري استفتاء بشأن هذه المسألة. وفي ٤ حزيران/يونيه ١٩٥١، وافق على القانون ٧٦,٥ في المائة من مواطني بورتوريكو الذين أدلوا بأصواتهم. وعقد مؤتمر دستوري في أيلول/سبتمبر ١٩٥١ ثم أعد مشروع دستور طرح على شعب بورتوريكو في ٣ آذار/مارس ١٩٥٢، وتمت الموافقة عليه بنسبة ٨١ في المائة في استفتاء شارك فيه ٥٩ في المائة من الناخبين المؤهلين للتصويت. وأحيل المشروع بعد ذلك إلى كونغرس الولايات المتحدة لاعتماده وأقر في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٥٢. بموجب القانون العام رقم ٤٤٧، شريطة إدخال تعديلات محددة على شرعة الحقوق^(٣). وقد أدخلت هذه التعديلات رغم بعض الاعتراضات على أساس أنه لا يجوز لكونغرس الولايات المتحدة تعديل الدستور من جانب واحد. وقد أدى الاستفتاء الشعبي العام ومصادقة الكونغرس إلى قيام "كومونولث" بورتوريكو، وهي ترجمة فضفاضة للمصطلح الإسباني الوارد في الدستور وهو: "Estado Libre Asociado de Puerto Rico" (دولة بورتوريكو الحرة المرتبطة).

٨ - ودستور كومونولث بورتوريكو مبين بالتفصيل في الفقرات ٩١ إلى ١١٩ من تقرير المقرر المؤرخ ٢٦ آب/أغسطس ١٩٧٤ (A/AC.109/L.976). وباختصار، تتكون الحكومة من: (أ) حاكم يُنتخب لمدة أربع سنوات في كل انتخاب عام؛ و (ب) جمعية تشريعية تتكون من مجلسين: مجلس الشيوخ (٢٧ عضواً)، ومجلس النواب (٥١ عضواً) يُنتخبون بالاقتراع المباشر من جانب السكان الراشدين في

١٢ - وأفيد أن نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في بورتوريكو يبلغ ١٠.٠٠٠ دولار في حين يبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في الولايات المتحدة الأمريكية ٣٦.٢٠٠ دولار^(٥). وفيما يتعلق بتدابير الاقتصاد الكلي الأولية يتوقع المحللون أن يستمر اقتصاد بورتوريكو في التباطؤ. وقد سجل اقتصاد الجزيرة في عام ٢٠٠٠ نمواً بلغت نسبته ٢,٨ في المائة فقط. ويتوقع أن ينخفض النمو الاقتصادي ليلبلغ ١,١ في المائة خلال السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١ كما لا يتوقع حصول انتعاش قبل نهاية السنة التقويمية ٢٠٠٢. وفي عام ٢٠٠٢ يتوقع المحللون انخفاضاً بنسبة ١ في المائة في إجمالي الناتج القومي بسبب انقباض القطاع السياحي وانكماش سوق الولايات المتحدة واستمرار الركود في قطاع البناء سواء من حيث التشييد أو الاستثمار. ويتوقع أيضاً حصول انخفاض إضافي بنسبة ٣ في المائة في سوق العمل ستترتب عليه خسائر تتركز في قطاعات السياحة والتصنيع والبناء. بيد أنه يتوقع حصول انتعاش في فترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ جراء تحسن النمو الاقتصادي للولايات المتحدة وإن تباطأ حصول تغييرات في إنفاق المستهلكين وقطاع البناء. وبلغت معدلات التضخم نسبة ٩ في المائة بنهاية السنة المالية ٢٠٠٠-٢٠٠١. ويتوقع أن تشهد نسبة التضخم انخفاضاً حاداً يبلغ نحو ٥ في المائة بنهاية السنة المالية ٢٠٠١-٢٠٠٢ جراء تزامن الركود وهبوط أسعار الموجودات^(٦).

١٣ - وأوردت الورقة التي قدمت في العام الماضي (A/AC.109/2001/L.3، الفقرتان ١٣-١٤) التدابير التي اتخذتها الحكومة السابقة برئاسة بيدرو روسيو لمواجهة الآثار المترتبة على خفض التدرّج للإعفاء الضريبي. وأشارت سيلا كالديرون لدى انتخابها لمنصب الحاكم في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ إلى أن حكومتها ستتبع الاستراتيجيات الاقتصادية التي وضعها سلفها. وبالإضافة إلى ذلك شرعت

للمقرر (انظر على سبيل المثال A/AC.109/L.976). وللرجوع إلى التطورات اللاحقة المتصلة بمسألة علاقة بورتوريكو بالولايات المتحدة، انظر الفقرات من ٢١ إلى ٢٦ أدناه.

باء - التطورات الاقتصادية

١١ - تتمتع بورتوريكو باقتصاد صناعي ذي سمات خاصة مستمدة من جغرافيتها الجزيرية وصلاتها المؤسسية الوثيقة مع الولايات المتحدة. ويشكل قطاع التصنيع الذي يشمل عمليات في مجال المنتجات الدوائية، والإلكترونيات، والأدوات العلمية والأجهزة الدقيقة، ما يزيد على ٤٠ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وكان مما شجع عملية التصنيع إصدار قانون الحوافز الصناعية لعام ١٩٥٤ الذي منح امتيازات لشركات أمريكا الشمالية التي تنشئ مصانع في الجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك أعطت المادة ٩٣٦ من قانون الضرائب الاتحادية للولايات المتحدة حوافز ضريبية سخية لهذه الشركات، بما في ذلك الحق في إعفاء الأرباح المعادة إلى الوطن من الضرائب. وقد ساعدت هذه السياسات على مر السنين في جعل بورتوريكو "مركزاً خارجياً للتصنيع"^(٤) للولايات المتحدة، مما حول الاقتصاد من اقتصاد مزرعة كاريبية تغلب عليها زراعة السكر إلى اقتصاد صناعي حديث. بيد أن كونغرس الولايات المتحدة الحريص على الميزانية اعتمد في عام ١٩٩٦ قانوناً سيبدأ بالخفض التدريجي لهذه الحوافز الضريبية كجزء من إعادة هيكلة ميزانيته، تمهيداً لإلغائها كلياً بحلول عام ٢٠٠٧. لذا، باتت السياسة الاقتصادية لبورتوريكو تواجه منذ أعوام عدة تحدياً رئيسياً يتمثل في إعداد الاقتصاد لمواجهة الآثار المترتبة على خفض التدرّج للإعفاءات الضريبية الواردة في الجزء ٩٣٦ وذلك عن طريق خفض اعتماد الجزيرة على التصنيع، والترويج لتطوير قطاعي التكنولوجيا المتقدمة والسياحة بشكل خاص.

الشؤون المالية التابعة لمجلس الشيوخ اتخاذ تدبير يقضي بتعديل المادة ٩٥٦ من قانون الإيرادات الداخلية بغية تقديم حوافز جديدة للشركات التي تنشئ لها فروعاً في بورتوريكو بوصفها شركات أجنبية خاضعة للمراقبة وذلك عن طريق خفض الضرائب المدفوعة على تحويلات الأرباح إلى البر الأمريكي من ٣٥ في المائة إلى ١٠ في المائة. وترغم الحاكمة بأنها تحظى بتأييد الحزبين لاتخاذ هذا التدبير وأعربت عن الأمل في أن يجرى إقراره بحلول صيف عام ٢٠٠٢. بيد أن هناك خلافاً في واشنطن حول كلفة هذا الإصلاح ومن ثم فإن إقراره ليس أمراً أكيداً^(٩).

ثالثاً - التطورات الأخيرة

ألف - التطورات السياسية

١٥ - أجريت في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ انتخابات عامة في بورتوريكو لمنصبي الحاكم ومندوب بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة. كما جرى أيضاً انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ ومجلس النواب المحليين، وانتخاب مرشحين لشغل مجموعة من المناصب البلدية والمحلية. وينبغي ملاحظة أنه رغم إجراء الانتخابات في نفس يوم انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة لم يعط أبناء بورتوريكو الحق في التصويت لانتخاب رئيس الولايات المتحدة.

١٦ - وفاز الحزب الشعبي الديمقراطي في انتخابات بورتوريكو وحصل على السلطة التنفيذية ومجلسي الهيئة التشريعية من الحزب التقدمي الجديد. وتميز الأحزاب السياسية الرئيسية في بورتوريكو نفسها في الأغلب على أساس موقفها من المركز السياسي النهائي لبورتوريكو، حيث لا يرضى أي منها عن الوضع الراهن. ويجذب الحزب التقدمي الجديد أن تصبح بورتوريكو ولاية مدمجة تماماً في الولايات المتحدة. وبينما يعارض الحزب الشعبي الديمقراطي جميع الجهود المبذولة صوب إقامة الدولة، يجذب "الارتباط

في الحد من الفقر في بورتوريكو عن طريق تعزيز النمو الاقتصادي السريع. وتحقيقاً لهذه الغاية، شكلت فريقاً من التكنوقراط من القطاعين الخاص والعام ولكنها استبعدت زيادة الضرائب لتغطية الدين العام وعجز الإنفاق الحكومي. وفي آذار/مارس ٢٠٠١ قدمت الحاكمة كالديرون ميزانيتها الأولى. وفي هذه الأثناء تلقى اقتصاد الإقليم ضربة قوية جراء المنحى الهبوطي لاقتصاد الولايات المتحدة وانسحاب كبار شركات التصنيع التجارية التي اجتذبتها الضرائب والرواتب الأدنى في أماكن أخرى من منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وفي هذا المجال يقدر بأن أكثر من ١٠ ٠٠٠ وظيفة في صناعات النسيج والألبسة والصناعات الغذائية وحدها قد فقدت في السنوات الأربع الماضية^(٧). وفي مواجهة هذا المنحى الهبوطي، ركزت الحاكمة على إنعاش الاقتصاد وخلق فرص عمل جديدة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ عُرضت على كونغرس بورتوريكو ميزانية العام ٢٠٠٣ التي بلغت ٢١,٨٥ مليار دولار. وهي تلحظ برنامجاً واسعاً للأشغال العامة من أجل تحسين البنية التحتية وخلق فرص العمل ومراجعة شاملة للنظام الصحي وزيادة مقطوعة تبلغ ١٠٠ دولار في الشهر لجميع العاملين في القطاع العام. ومن المقرر جمع الأموال لهذا الغرض ولسد العجز المالي البالغ ٦٠٠ مليون دولار الموروث من الإدارة السابقة، عن طريق خفض النفقات غير الأساسية؛ ومكافحة الفساد وزيادة ضرائب الاستهلاك على الكحول والتبغ والمركبات. وأطلقت كالديرون أيضاً حملة لاستعمال صناعات التكنولوجيا المتطورة في "الممر التقني - الاقتصادي" وإحياء القطاع السياحي^(٨).

١٤ - وعملت الحاكمة كالديرون أيضاً على حشد التأييد داخل كونغرس الولايات المتحدة لتعديل القانون الضريبي بغية جذب شركات جديدة إلى الجزيرة. وقد طُرح على اللجنة الفرعية للطرق والوسائل التابعة للكونغرس وعلى لجنة

المقاعد على الأقل). ونتيجة لذلك، أصبح عدد مقاعد مجلس النواب ٥٤ مقعداً بعد إجراء انتخابات عام ١٩٩٦، ولكنه خفض إلى ٥١ مقعداً بعد انتخابات عام ٢٠٠٠، ومن هنا جاء فارق الـ ٣ أصوات بين المقاعد التي فقدت أو حصل عليها الحزب الآخر).

١٩ - وهزم أنيبال آسيديو بيلا مرشح الحزب الشعبي الديمقراطي كارلوس روميرو بارسيلو مرشح الحزب التقدمي الجديد في انتخابات منصب المفوض المقيم (وهو ممثل بورتوريكو في كونغرس الولايات المتحدة دون أن يكون له حق التصويت). وقد هزم آسيديو بيلا روميرو بارسيلو بأغلبية ٤٩,٣ في المائة مقابل ٤٥,٤ في المائة من الأصوات. وحصل مرشح حزب الاستقلال البورتوريكي لهذا المنصب على ٤,٨ في المائة من الأصوات.

٢٠ - وردت تفاصيل الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ والمسائل التي كان لها تأثير على نتائجها (لا سيما استياء الناخبين من الفساد الحكومي، واستفتاء عام ١٩٩٨ غير الملزم بشأن الوضع السياسي، وخصخصة الأصول الحكومية، واتفاقية روسيلو - كلينتون المتعلقة بمستقبل جزيرة بيكيس في ورقة العمل لعام ٢٠٠١ (A/AC.109/2001/L.3)، الفقرة ٢٢). وخلال السنة الأولى لتولي السيدة كالديرون منصب الحاكم تراجع الاهتمام بالموضوعين اللذين تصدرتا الحملة الانتخابية لعام ٢٠٠٠ (وهما الوضع الدستوري لبورتوريكو والتدريبات العسكرية الأمريكية في بيكيس وتقديم عليهما موضوع مكافحة الفساد والجهود المبذولة لإنعاش الاقتصاد. وقد عصفت الاتهامات بالفساد الحكومي وإدانة عدد من كبار المسؤولين ببورتوريكو خلال الأعوام الأربعة الماضية على النحو الموثق في التقارير السابقة. وخلال الفترة قيد الاستعراض، برزت قضايا أخرى حظيت باهتمام كبير مثل الاتهامات التي وجهها مكتب التحقيقات الفيدرالية إلى ٣٠ من رجال الشرطة في آب/أغسطس ٢٠٠١ بتقديم المساعدة

الحر" بالولايات المتحدة، الذي تتمتع بورتوريكو في ظلها بسلطة حكومية أكبر على شؤونها الخاصة، ولكن على أن تظل تحت سيادة الولايات المتحدة ويظل مواطنوها من مواطني الولايات المتحدة.

١٧ - وأصبحت مرشحة الحزب الشعبي الديمقراطي سيلا ماريا كالدورن، أول سيدة حاكمة لبورتوريكو بعد فوزها على كارلوس إ. بيكيرا، مرشح الحزب التقدمي الجديد بحصولها على ٤٨,٦ في المائة من الأصوات مقابل حصوله على ٤٥,٧ في المائة. وقد شغل الحاكم بيدرو روسيو، من الحزب التقدمي الجديد، منصبه لفترة ثماني سنوات. وحصل المرشح الثالث لشغل منصب الحاكم، وهو روبن بيريروس مارتينيز مرشح حزب الاستقلال البورتوريكي على ٥,٢ في المائة من الأصوات. وتمثل هذه النتيجة أفضل نتيجة أحرزها مرشح من هذا الحزب منذ عام ١٩٨٨ (عندما حصل حزب الاستقلال البورتوريكي على ٥,٥ في المائة في انتخابات الحاكم) وكان معدل الأصوات التي حصل عليها على مدى الأربعين سنة الماضية أعلى من المتوسط إلى حد كبير (حوالي ٤,٢ في المائة).

١٨ - وفاز الحزب الشعبي الديمقراطي أيضا بأغلبية كبيرة في مجلس الشيوخ، حيث حصل على ١١ مقعداً من الحزب التقدمي الجديد وبذلك أصبح مجموع مقاعده ١٩ مقعداً مقابل ٨ مقاعد للحزب التقدمي الجديد ومقعد واحد للحزب الاستقلال البورتوريكي. وكذلك حصل الحزب الشعبي الديمقراطي على ١٤ مقعداً في مجلس النواب بينما فقد الحزب التقدمي الجديد ١٧ مقعداً واحتفظ حزب الاستقلال البورتوريكي كما في السابق بالمقعد الواحد الذي كان يشغله. (يفسر التناقض بين عدد المقاعد التي فقدت والتي اكتسبت في ضوء أحكام دستور بورتوريكو التي تنص على زيادة حجم الهيئة التشريعية إذا فاز أحد الأحزاب بأكثر من ثلثي المقاعد، وذلك لكفالة حصول المعارضة دائماً على ثلث

كالديرون للرئيس كلينتون، وكانت وقتها زعيمة الحزب الشعبي الديمقراطي ومرشحه لمنصب الحاكم، إن الوقت غير ملائم لتلك العملية نظرا لقرب موعد الانتخابات. وأشارت إلى أنها اقترحت إنشاء "لجنة للوحدة وتوافق الآراء" (Comision de Unidad y Consenso Puertorriqueno)، من ممثلين عن الأحزاب الرئيسية الثلاثة واثنين من رجال القانون المعروفين وثلاثة مواطنين لا ينتمون إلى أي حزب من الأحزاب، لرسم عملية تقرير المركز السياسي في المستقبل، وإلى أنها تعتقد أن المبادرات المتعلقة بالمراكز السياسية ينبغي أن تنبثق من بورتوريكو لا من واشنطن العاصمة^(١٣). وقد كررت كالديرون ذلك الموقف بعد تقلدها لمنصبها. وقال ليو دياز، الرئيس الجديد للحزب التقدمي الجديد، إن حزبه لن يشترك في أية عملية لحسم مسألة المركز السياسي إلا إذا وجهت إليه الدعوة إما من البيت الأبيض أو كونغرس الولايات المتحدة، وعندما توجه إليه هذه الدعوة. وفي الوقت نفسه، طلبت بعض المجموعات المؤيدة للاستقلال أن تمثل مستقبلا بشكل مستقل في لجنة مقبلة، بحجة أن الحزب التقدمي الجديد لن يكون ممثلا شرعيا لها^(١٤). وفي الوقت نفسه، أعلن الرئيس بوش في نيسان/أبريل ٢٠٠١ أن الفريق العامل الذي أنشأته حكومة كلينتون سيبقى، ومدد الموعد النهائي لتقديم توصيات الفريق من أيار/مايو إلى آب/أغسطس ٢٠٠١. وفي تموز/يوليه ٢٠٠١، أكدت الحاكمة كالديرون مجددا تأييدها التام لقيام الكمنولث، لكنها أضافت أنها ستستدعي عما قريب رؤساء الحزب التقدمي الجديد (المؤيد لجعل بورتوريكو ولاية أمريكية) وحزب الاستقلال البورتوريكي (المؤيد للاستقلال) فضلا عن القطاعات الأخرى ذات الصلة، للتباحث بشأن المستقبل السياسي للجزيرة^(١٥). وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ التي وقعت في الولايات المتحدة الأمريكية، تراجعت قضية الوضع السياسي لبورتوريكو

لتجار الكوكايين وحمائيتهم، والتهامات التي وجهها مكتب التحقيقات الفيدرالية في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ لأحد رؤساء البلدية التابعين للحزب الشعبي الديمقراطي بالاختلاس، وكذلك لوائح الاتهام التي صدرت في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بحق ١٧ مسؤولا حكوميا سابقا من الحزب التقدمي الجديد، بمن فيهم وزير التعليم السابق ونائبه ورئيس غرفة التجارة والتي تتراوح بين السرقة والابتزاز وتصل إلى الرشوة^(١٦). وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ أعلنت السيدة كالديرون عن تدابير لمكافحة الفساد، تتضمن التفتيش على كافة الوكالات الحكومية المتعاقدة مع أفراد أو شركات متهمين بالاحتيال وإنشاء لجنة تعنى بالحملات الانتخابية. ومنذ ذلك الحين، أثارت المعارضة اتهامات مضادة، زاعمة بأن الحاكمة وحزبها سيسفان استغلال الأموال العامة^(١٧).

٢١ - وقد أدى التحضير للانتخابات العامة التي أجريت في عام ٢٠٠٠ في كل من الولايات المتحدة وبورتوريكو إلى فترة توقف للجهود النشطة المبذولة لحسم المركز السياسي النهائي لبورتوريكو. غير أنه في حزيران/يونيه ٢٠٠٠، قام الرئيس بيل كلينتون بمسعى لإنشاء آلية للحوار الرسمي مع بورتوريكو حول مركزها السياسي مستقبلا (انظر الفقرة ٤٧). واقترحت هذه المبادرة عقب اجتماع في البيت الأبيض بين الرئيس والزعماء السياسيين البورتوريكيين وأعضاء من كونغرس الولايات المتحدة. وكانت هذه هي المرة الأولى التي يعقد فيها مثل هذا الاجتماع. ثم أنشئ فريق عامل في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ وطلب منه أن يقدم بحلول أيار/مايو ٢٠٠١ توصيات بشأن خيارات المركز السياسي. وكان الشاغل الرئيسي للرئيس هو توضيح خيارات المركز السياسي التي يمكن بواسطتها للجزيرة أن تحصل، حسب قول المتحدة باسم البيت الأبيض، على حكومة "ديمقراطية تماما"^(١٨). وفي ذلك الاجتماع، قالت

الرئيس كلينتون إخلاء سبيلهم بشرط أن يعلنوا رسمياً نبذ العنف. وقد قبل ١١ سجيناً العرض وقبل سجين آخر اتفاقاً يخلى بمقتضاه سبيله في غضون خمس سنوات. ومن بين السجناء البورتوريكيين الخمسة المتبقين ممن سجنوا لقيامهم بأنشطة من أجل استقلال بورتوريكو عن الولايات المتحدة، رفض اثنان عرض كلينتون المشروط لإخلاء سبيلهم وبقي واحد لم يشملته العرض بينما طلبت واحدة من السجناء ألا يدرج اسمها في قائمة أسماء السجناء المشمولين بالالتماس المقدم للإفراج عنهم وواحدة لم يكن قد تم القبض عليها بعد في وقت تقديم الالتماس، بيد أن أنصار المفرج عنهم ذكروا أن أفعالهم وأقوالهم تخضع لرقابة شديدة تمارس على أيهما من ضمن شروط خروجهم من السجن وتمنعهم في واقع الحال من أن يواصلوا الدعوة إلى استقلال بورتوريكو. وفي ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ قدم التماس باسم المساجين التسعة السابقين الذين ما زالوا قيد الإفراج المشروط من أجل الإنهاء المبكر للمراقبة المفروضة عليهم ولم يتم البت حتى الآن في الالتماس. وفي أعقاب أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ووفقاً للقواعد الجديدة التي طبقها المدعي العام الأمريكي، أودع اثنان من المساجين المتبقين قيد العزل التأديبي، برغم التقارير التي أفادت بعدم وجود أي سبب إلى الاعتقاد بوجود صلة بينهم وبين تلك الأحداث. وحتى كارلوس ألبيرتو توريس، الذي عُرف عنه حسن السير والسلوك على مدى ٢١ عاماً في السجن، أودع في سجن انفرادي لمدة شهر، كما احتُجز أنطونيو كوماتشو نيغرون لمدة ثلاثة أسابيع، وهو الذي عُرف عنه حسن السيرة والسلوك على مدى ١٣ عاماً من السجن^(١٧).

٢٥ - وتتناول الفقرة ٢٣ من ورقة العمل لعام ٢٠٠٠ (A/AC.109/2000/L.3) القضية المتعلقة بتطبيق عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو ثبتت إدانتهم، إذ جددت قضايا مؤخرًا طلب فيها إنزال عقوبة الإعدام بمواطنين من

بدرجة كبيرة. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢ أشارت الحاكمة مرة أخرى، خلال خطابها السنوي أمام الكونغرس في بورتوريكو، إلى عقد منتدى لمناقشة الوضع السياسي: "لقد سلكت بورتوريكو منذ ٥٠ عاماً مسلكاً تاريخياً عندما استخدمت وضع الدولة الحرة المرتبطة كوسيلة للتنمية السياسية الاقتصادية والاجتماعية. وقد أعربت عن استعدادي للتوصل إلى اتفاق بشأن الوضع السياسي للبلد من خلال توافق في الآراء. وستتطرق إلى هذه المسألة عما قريب لما لها من أهمية بالغة بالنسبة إلى مستقبلنا^(١٦)". ومن المتوقع أن تنشأ اللجنة في تموز/يوليه ٢٠٠٢، بحيث تتزامن مع الذكرى الخمسين لقيام كمنولث بورتوريكو.

٢٢ - وبالإضافة إلى القضايا السياسية العامة، عُرضت على اللجنة الخاصة ثلاث قضايا محددة باعتبارها قضايا ناشئة عن المركز السياسي الخاص لبورتوريكو وافتقار علاقتها بالولايات المتحدة إلى الديمقراطية الكاملة. وتعلق هذه القضايا بما يلي: (أ) استمرار الوجود العسكري للولايات المتحدة في بورتوريكو ولا سيما في جزيرة بيبكيس؛ و (ب) احتجاز الولايات المتحدة في سجونها لعناصر منادية باستقلال بورتوريكو، بتهمة التآمر لإحداث فتنة وحياسة أسلحة؛ و (ج) تطبيق عقوبة الإعدام على مواطنين من بورتوريكو أدينوا بتهمة تعاقب عليها القوانين الاتحادية.

٢٣ - وعلى نحو ما كان عليه الأمر في الورقات السابقة، يناقش موضوع الوجود العسكري للولايات المتحدة في الجزء الذي يتناول التطورات العسكرية (انظر الفقرات ٢٧-٣٦ أدناه).

٢٤ - وعلى نحو ما ورد ذكره في ورقة العمل السابقة، رفع، في آب/أغسطس ١٩٩٩، جانب من الظلم الذي لحق بمواطني بورتوريكو الـ ١٧٨ الذين صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدد طويلة لقيامهم بأعمال سياسية، عندما عرض

القاضية بعدم جواز تحايل الحكومة المحلية على القوانين الاتحادية^(٢٠). ويرى بعض المراقبين أن المسألة سيّتين في خاتمة المطاف تسويتها في المحكمة العليا للولايات المتحدة^(٢١).

باء - التطورات العسكرية

٢٧ - على نحو ما ورد ذكره في ورقات العمل السابقة المتعلقة ببورتوريكو، (انظر آخر هذه الورقات A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٨-٢٢، و A/AC.109/2000/L.3، الفقرات ٢٤-٣٠، و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٢٩-٣٨)، يعتبر وجود قوات الدفاع التابعة للولايات المتحدة على أرض الجزيرة ذا أهمية كبيرة بالنسبة لعمليات جيش الولايات المتحدة، كما أن لهذا الوجود تأثيرا كبيرا على مسائل تتعلق بحق بورتوريكو في تقرير مصيرها الاقتصادي والسياسي. وقد تعارضت في السنوات القليلة الماضية هاتان الأولويتان ولا سيما بعد الحادثة القاتلة التي وقعت في جزيرة بيبكس البورتوريكية التي تجري فيها القوات المسلحة للولايات المتحدة مناورات بالذخيرة الحية. فقد قتل في نيسان/أبريل ١٩٩٩، مواطن من بورتوريكو وجرح ثلاثة مواطنين آخرين عندما أخطأت قنبلة هدفها أثناء القيام بتدريب سيئ الإعداد. وقد أثارت الحادثة احتجاجات شعبية في الجزيرة مما حمل الولايات المتحدة على وقف تدريبات القصف ريثما تعرف النتائج التي انتهى إليها فريق التحقيق الذي شكل لهذا الغرض. وفي كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٠، اتفق حاكم بورتوريكو روسيو والرئيس كلينتون على حل يقضي بالسماح للبحرية بأن تستأنف تدريباتها في بيبكس على ألا تستخدم الذخيرة الحية وألا تزيد فترة التدريبات على ٩٠ يوما. وسينظم في المقابل استفتاء في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، لتمكين سكان بيبكس من تقرير ما إن كانوا يريدون رحيل العسكريين نهائيا أو بقاءهم بشروط محددة من بينها المساهمة بـ ٥٠ مليون دولار في إقامة البنى التحتية ومنحزات إنمائية

بورتوريكو. ففي قضايا هكتور أوسكار أكوستا مارتيز وخويل ريفيرا ألخندرو التي نظر فيها في تموز/يوليه ٢٠٠٠، أفتى قاضي دائرة محلية لمحكمة الولايات المتحدة هو القاضي سلفادور كاسيلاس بأن عقوبة الإعدام على جرائم تعاقب عليها القوانين الاتحادية لا تسري في بورتوريكو لأن شعبها لا يصوت في انتخابات الاتحاد. وكتب القاضي كاسيلاس في فتواه "إن ما يصدم الضمائر أن تفرض العقوبة القصوى، عقوبة الإعدام، على مواطنين أمريكيين ينكر عليهم حق المشاركة مباشرة أو بصورة غير مباشرة في الحكومة التي تسن قانون هذه العقوبة وتأذن بإنفاذها"^(١٨). وقد أيد هذا القرار بقوة الاتحاد الأمريكي للحريات المدنية ولاحظ أنه للمرة الأولى يستخدم قاض دائرة مركز بورتوريكو السياسي لرفض محاولة الحكومة الاتحادية تطبيق عقوبة الإعدام هناك^(١٩). وتثير مسألة الإعدام دون تمثيل جدالا بشكل خاص نظرا للقلق المتزايد من أن تنفيذها في الولايات المتحدة تحكمه اعتبارات عنصرية، ولما أشارت إليه بعض التقارير التي وردت مؤخرا بشأن وجود عدد من الأبرياء في طابور الإعدام بعد أن أجريت لهم محاكمات سريعة مثلهم فيها محامون غير أكفاء. وبالرغم من أن عقوبة الإعدام ممنوعة في بورتوريكو، فقد وصل عدد المتهمين البورتوريكيين الذين طلبت وزارة العدل في الولايات المتحدة إنزالها بحقهم منذ عام ١٩٩٢ إلى ١٥ شخصا مما يمثل أعلى معدل لهذه العقوبة نسبة إلى عدد سكان أي ولاية أو إقليم داخل الولايات المتحدة.

٢٦ - وأعدت وزارة العدل في الولايات المتحدة لمحكمة الاستئناف من الدائرة الأولى وثيقة تقع في ٥٧ صفحة تدحض فيها حجج القاضي كاسيلاس. وأكدت وزارة العدل أن عقوبة الإعدام تنطبق أيضا على أي من الجرائم الواقعة تحت طائلة القوانين الاتحادية التي ترتكب في بورتوريكو استنادا في ذلك إلى الممارسة السابقة المستقرة

ومسالم^(٢٢). وفي أواخر كانون الثاني/يناير، وفي غمرة الأوامر التنفيذية التي أصدرها الرئيس كلينتون قبل الخروج من الحكم، أمر وزارة الدفاع بأن تنظر في دراسة جديدة تشير إلى ارتفاع معدل الإصابة بأمراض القلب بين سكان بيبكس. وطلب إلى البحرية أن تبحث عن موقع بديل لتدريباتها^(٢٣). وقد أدى هذا الإجراء بالفعل إلى إرجاء تدريبات أخرى حتى آذار/مارس، وهو تاريخ تسلم جورج و. بوش مقاليد الحكم خلفا للرئيس كلينتون^(٢٤).

٣٠ - وأعلن الرئيس بوش أنه سيلتزم باتفاق كلينتون - روسيو وحدد تبعا لذلك شهر آذار/مارس موعدا لإجراء عمليات التدريب^(٢٥). غير أنه في أعقاب اجتماع عقد في أواخر شباط/فبراير بين الحاكمة كالدرون ووزير دفاع الولايات المتحدة دونالد رمسفيلد، وافقت وزارة الدفاع على عدم إجراء أي عمليات تدريب ريشما يعلن عن نتائج دراسة الأعراض الصحية المذكورة أعلاه. وتم الاتفاق أيضا على قيام السفن الحربية للولايات المتحدة بعمليات تدريبية في المياه الموجودة قبالة بيبكس، على ألا تقوم بأي عملية إنزال فيها وألا تستخدم على أرض الجزيرة أي قنابل أو قذائف حاملة^(٢٦). وفي ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠١، أبلغت وزارة الدفاع حكومة بورتوريكو بأن المجموعة الحربية التابعة للسفينة USS Enterprise ستخوض أسبوعا من التدريبات على جزيرة بيبكس وفقا لاتفاق كلينتون-روسيو. وفي ٢٣ نيسان/أبريل، اعتمدت بورتوريكو قانونا يضع قيودا صارمة لمكافحة الضجيج في سماء الشواطئ والمياه المحيطة بها. وفي اليوم التالي، رفعت بورتوريكو دعوى أمام المحاكم الاتحادية لمنع إجراء التدريبات لأنها ستنتهك القانون الجديد فضلا عن القانون الاتحادي لمكافحة الضجيج الذي سن في عام ١٩٧٢. وفي ٢٦ نيسان/أبريل، رفضت قاضية من المحكمة الاتحادية في واشنطن العاصمة وقف العمليات استنادا إلى أن قانون الولايات المتحدة يقضي بأن يتوفر عنصر

أخرى. وإذا سمح للبحرية بالبقاء، فسيتمكن استخدامها الذخيرة الحية من جديد. وفي غضون ذلك، تعهدت البحرية في الوقت نفسه بتقديم ٤٠ مليون دولار في شكل مساعدة اقتصادية أيا كانت نتيجة الاستفتاء.

٢٨ - وبصرف النظر عما تقدم ذكره، بدأ المتظاهرون في بيبكس الذين يريدون وقف التدريبات على الفور عصيانا مدنيا ونصبوا مخيمات داخل ميدان الرماية لمنع أي قصف جديد. وكان من بين المتظاهرين روبن باربوس مارتينيز، زعيم حزب الاستقلال البورتوريكي الذي استقال من عضوية مجلس الشيوخ ليتزعم المظاهرات، والذي أمضى فيما بعد في ميدان الرماية أحد عشر شهرا. واستمرت طوال العامين ٢٠٠٠ و ٢٠٠١ الاحتجاجات في بيبكس. ويُقدر أنه أُلقي القبض على ٩٠٠ شخص خلال الفترة ما بين أيار/مايو ٢٠٠٠ وأيار/مايو ٢٠٠١ وهم يحاولون منع مزيد من القصف على أرض الجزيرة. ويمكن الاطلاع على تفاصيل العمليات العسكرية التي جرت إلى غاية أيار/مايو ٢٠٠١، وحملات العصيان المدني المرتبطة بها وعمليات الاعتقال والدعوى القضائية، في الوثيقة A/AC.109/2001/L.3، الفقرات ٣١-٣٧.

٢٩ - وأصبحت المظاهرات بشأن بيبكس قضية تطرح في أية حملة للفوز برئاسة الحكومة. وأعلنت مرشحة المعارضة سيلا كالدرون معارضتها لأي قصف آخر وأدانت الاتفاق الذي أبرمه الحاكم روسيو مع الرئيس كلينتون والذي يسمح بمواصلة تدريبات القصف حتى عام ٢٠٠٣ على الأقل. وفي ٢ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تولت كالدرون منصب حاكمة بورتوريكو. وطالبت التوقف فورا عن إجراء أي تدريبات عسكرية في بيبكس ورفضت أن تؤيد اتفاق كلينتون - روسيو باعتباره "مخالفا لتوافق الآراء العام في بورتوريكو" و"أن ستين عاما من الخطر الذي يهدد صحة أبناء بلدنا وأمننا، أمر لا يقبله أي مجتمع متمسك

أفراد البحرية. وأقر الحزب الديمقراطي البورتوريكي الذي تنتمي إليه الحاكمة وحزب الاستقلال البورتوريكي هذا الإجراء. غير أن الحزب الوطني البورتوريكي المنادي بإقامة دولة مستقلة صوت ضده^(٢٩). وبعد يومين من ذلك، قال الرئيس بوش، وهو يحضر مؤتمر قمة بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إن استخدام أراضي بيبكس في عمليات القصف يجب أن يتوقف. وأوردت وسائل الإعلام عن الرئيس قوله إنه كان على البحرية أن تقوم بتدريباتها في مكان آخر لأن ذلك أضر بعض الشيء بالناس في ما مضى وأن "هؤلاء الناس أصدقاءنا وجيراننا الذين لا يريدوننا هناك"^(٣٠). وقد أثار قرار البيت الأبيض زوبعة من الاحتجاجات في صفوف الجمهوريين في مجلس النواب بالولايات المتحدة، الذي حذر من أن فقدان بيبكس من شأنه أن يضر باستعداد الجيش للقتال ويشجع على التحدي للقواعد الأخرى^(٣١). وبعد جلسة أمام لجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب يوم ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أوضح رئيس اللجنة بأنه من غير المحتمل بتاتا أن يكون بوسع البحرية أن تجد بديلا ملائما عن بيبكس قبل موعد رحيلها المقترح في أيار/مايو ٢٠٠٣. وسيكون من شأن الرحيل قبل العثور على بديل آخر أن يضر باستعداد جيش الولايات المتحدة للقتال ويزيد من الأخطار على الملاحين والبحارة الأمريكيين. وارتأى الرئيس إرجاء استفتاء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ "لأن سياسة الأمن القومي لا يجوز أن تُقرر باستفتاء محلي"^(٣٢).

٣٢ - وفي ٢٩ يوليه/تموز ٢٠٠١، نُظِم استفتاء غير مُلزم بشأن بيبكس. وحصل معارضو وجود البحرية على نسبة ٦٨ في المائة من الأصوات، وصوتت نسبة ٣٠ في المائة لصالح بقاء البحرية إلى أجل غير مسمى، بينما صوتت نسبة ١,٧ في المائة لصالح بقاء البحرية إلى غاية عام ٢٠٠٣ فقط. وقالت الحاكمة كالدرون إن أهالي بيبكس قد اتخذوا قرارهم

"الضرر الذي لا سبيل لإصلاحه" لإثبات أي أمر لمنعها. وأفتت القاضية بأنه لن يترتب أي ضرر لا سبيل لإصلاحه بسبب القصف الذي سيستمر بين أربعة وسبعة أيام. بيد أن القاضية انتهت أيضا إلى أن البحرية "وعدت ضمنا" بعدم استئناف القصف إلى أن يتم النظر في الدراسات المتعلقة بالأعراض الصحية وأنها تنقض في الواقع هذا الوعد إذا شرعت في عمليات القصف. وشجعت البنتاغون على أن يكتف مباحثاته مع حكومة بورتوريكو بغية إيجاد حل لهذه المسألة^(٢٧). وفي ٢٧ نيسان/أبريل استؤنفت عمليات القصف لأول مرة منذ آب/أغسطس ٢٠٠٠. وما أن انتهت في ١ أيار/مايو حتى وصل عدد الذين تم اعتقالهم لتظاهرتهم ضدها إلى ٢٥٠ شخصا تقريبا بعد أن حاولوا اعتراض خط النار بأحسادهم. وكان من بين المعتقلين روبن باريوس رئيس حزب الاستقلال البورتوريكي، ونورما بورغوس عضو مجلس الشيوخ من الحزب الوطني البورتوريكي الوزيرة السابقة في حكومة روسييو، وعضو مجلس نواب الولايات المتحدة عن مدينة شيكاغو لويس غوتبيرث. وبعد ذلك في أيار/مايو ٢٠٠١، حُكِم على القس آل شاربتن وثلاثة سياسيين من نيويورك (الزعيم الديمقراطي في حي البرونكس، روبرتو راميريز، وعضو الجمعية، خوسيه ريبيرا، وعضو المجلس البلدي لنيويورك، أدولفو كاريون) بفترات حبس تتراوح بين ٤٠ و ٩٠ يوما لدخولهم أراضي بيبكس المحظورة ونُقلوا إلى سجن بروكلين بنيويورك. وعقدت الحاكمة كالدرون مؤتمرا صحافيا مشتركا مع جورج باتاكي حاكم نيويورك وصفت أحكام السجن بأنها "مفرطة"^(٢٨).

٣١ - وفي ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١، أقرت الهيئة التشريعية لبورتوريكو تنظيم استفتاء بشأن بيبكس سيضم خيارا ثالثا يتعلق بوجود بحرية الولايات المتحدة على أرض الجزيرة، وهو خيار سيمكن مواطني بيبكس من التصويت من أجل الوقف الفوري والدائم لعمليات القصف وسحب

٣٥ - وبخصوص الاستفتاء المقرر تنظيمه يوم ٦ تشرين الثاني/نوفمبر، حدث التباس في البنود القانونية حين قرر قاض المحكمة العليا أن التصويت غير دستوري لوجود أوجه اختلاف بين القانونين المحلي والاتحادي، وأمرت المحكمة العليا لبورتوريكو بعد ذلك، يوم ١٧ تشرين الأول/أكتوبر، مسؤولي الانتخابات ببدء الاستعدادات لتنظيم الاستفتاء^(٣٨).

وأصبح الموضوع موضوع نقاش مؤقتاً عندما كتب وزير البحرية للولايات المتحدة الحاكمة كالدرون ليخبرها بأن الاستفتاء المقرر تنظيمه سيؤجل إلى غاية ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢. وأعربت الحاكمة عن أسفها في بلاغ صحافي لأن قرار التأجيل أُنخذ من جانب واحد وأبدت قلقها لأن لجنة الدوائر العسكرية بمجلس النواب تركت المسألة مفتوحة على كل الاحتمالات، بيد أن وزير البحرية ما زال يتحدث عن أيار/مايو كموعِد لانسحاب البحرية نهائياً من بيبكس. واحتتم البلاغ على النحو التالي: "ستواصل حكومتنا بذل جهودها لكي يُترجم التعهد الذي أعلنه الرئيس بوش بأن تتوقف التدريبات العسكرية في أجل أقصاه شهر أيار/مايو ٢٠٠٣، إلى قانون اتحادي يطالب البحرية الوفاء بهذا التعهد"^(٣٩).

٣٦ - وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، طلب رئيس العمليات لبحرية الولايات المتحدة وزير البحرية في الولايات المتحدة الإذن بأن تجري مجموعة حربية مناورات شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ في بيبكس بالذخيرة الحية قبل أن تتجه بعد ذلك إلى الحملة العسكرية الجارية في أفغانستان. وردت الحاكمة كالدرون بقولها إنه بينما تؤيد بورتوريكو الجهد الحربي للولايات المتحدة "فإن العديد من مواطني بيبكس سيعتبرون استخدام الذخيرة الحية على أرض جزيرتهم انتهاكاً للأوامر الرئاسية"^(٤٠). ويوم ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أُفرج عن عمدة بيبكس بعد أن قضى أربعة أشهر في سجن سان خوان بداعي العصيان المدني. وأوضح أن

وأعربوا عن رأيهم بصراحة وأعلنت بأنها ستبث النتائج إلى البيت الأبيض والكونغرس^(٣٣). وكان رد البيت الأبيض أن كره قوله إن البحرية ستسحب من بيبكس، كما هو مقرر، في أيار/مايو ٢٠٠٣ وبأنها ستواصل تدريباتها بالقنابل الفارغة حتى ذلك الحين^(٣٤).

٣٣ - وفي آب/أغسطس ٢٠٠١، واستعداداً للاستفتاء غير الملزم قانوناً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الذي حُدد موعده بموجب اتفاق كلينتون - روسييو)، كتب وزير البحرية للولايات المتحدة الحاكمة كالدرون ليخبرها عن الصيغة الواجب وضعها على ورقة الاقتراع. وبناء عليه، فإن خيار بقاء البحرية على جزيرة بيبكس سيوضح بالتحديد أن الذخيرة الحية "لن تُستخدم في أكثر من الأيام الستة والثلاثين من الأيام التسعين التي يمكن فيها إجراء تدريبات خلال كل سنة". وردت الحاكمة علناً بأن اختيار الصيغة كان اختياراً "أكاديمياً" لأن أهالي بيبكس سبق أن أعربوا عن رأيهم في استفتاء ٢٩ تموز/يوليه^(٣٥).

٣٤ - وفي أعقاب تفجير مركز التجارة العالمي ومقر وزارة الدفاع في ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أعربت سلطات بورتوريكو عن عميق تضامنها وعرضت تقديم الدعم للجهود الإنقاذ. وأعلنت الحاكمة بأنها لن تضغط على حكومة الولايات المتحدة بخصوص قضية بيبكس في هذه الأوقات الطارئة ودعا المتظاهرون في بيبكس إلى وقف مؤقت لأنشطة العصيان المدني. وبناء عليه، استأنفت البحرية بضعة أسابيع من التدريب بالقنابل الفارغة يوم ٢٤ أيلول/سبتمبر، وبغض النظر عن عدد من مسيرات الاحتجاج، لم يكن ثمة أي تحرك لوقف التدريبات^(٣٦). غير أنه في غضون ذلك، أقدمت نقابة محامي بورتوريكو ومنظمات أخرى على عرض تقرير أعدته لجنة دولية أمام محكمة اتحادية يتناول بالتفصيل انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرّض لها المتظاهرون أثناء احتجاجاتهم على التدريبات البحرية^(٣٧).

الحاكمة انتُخبت بالدرجة الأولى على أساس وعودها بإرغام البحرية على مغادرة الجزيرة فوراً. وفي حين أعربوا عن الأمل في تعهد الرئيس للحاكمة، قالوا إنهم محترسون وسيظلوا متيقظين^(٤٤). وفي ١ نيسان/أبريل، استأنفت البحرية تدريباتها العسكرية في بيبكس مستخدمة القنابل الفارغة. ودخلت خمس نساء أراضي تابعة للبحرية وتم اعتقالهن. وتبعاً لاستراتيجية حملة العصيان المدني، قررن رفض الإفراج عنهن مقابل دفع الكفالة، وأن تُوجه لهن التهمة في محكمة اتحادية وأن يقضين عقوبة السجن^(٤٥). وتأججت الاحتجاجات يوم ٦ نيسان/أبريل واستخدمت البحرية الغاز المسيل للدموع لتفريق الحشود. ورداً على ذلك، اعتمد مجلس الشيوخ البورتوريكي قراراً يحظر استخدام القوة ضد من يمارسون حقهم في التعبير عن رأيهم بحرية^(٤٦). ويوم ١١ نيسان/أبريل، سارت بضع مئات من الناس في بيبكس دعماً لبقاء البحرية على أرض الجزيرة^(٤٧). وحسب ما أوردته تقارير وسائط الإعلام التي نقلت قول المتحدث باسم وزير بحرية الولايات المتحدة، فإن الدراسة الاستقصائية للبحث عن مواقع بديلة ستكون جاهزة لا محالة بحلول أيار/مايو ٢٠٠٢. وتُقل عن هذا المسؤول قوله إن القرار النهائي بشأن انسحاب البحرية من بيبكس سيتوقف على نتائج هذه الدراسة والاحتياجات التي تتطلبها الحرب ضد الإرهاب^(٤٨).

رابعاً - الإجراءات السابقة التي اتخذتها الأمم المتحدة

ألف - ملحة عامة

٣٧ - ترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي اتخذتها هيئات الأمم المتحدة بشأن بورتوريكو قبل عام ١٩٧٤ في تقرير المقرر لعام ١٩٧٣ (A/AC.109/L.976). وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى

أعمال العصيان المدني ستستمر في الجزيرة لأنها الوسيلة الوحيدة لوضع حد للقصف. ويوماً واحداً بعد ذلك، قررت لجنّتا الدوائر العسكرية بمجلسي النواب والشيوخ إلغاء الاستفتاء المقرر تنظيمه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بشأن بيبكس كجزء من مشروع قانون لخفض التكاليف يرمي بالدرجة الأولى إلى إغلاق القواعد المحلية لزيادة الإنفاق على تدابير مكافحة الإرهاب وبرنامج الدفاع الصاروخي. غير أن مشروع القانون هذا لم يحدد موعداً نهائياً لوقف التدريبات العسكرية على جزيرة بيبكس^(٤٩). ومن الناحية القانونية، أُصيبت بورتوريكو بانتكاسة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ عندما رفض قاض اتحادي، بداعي عدم الاختصاص، قبول الدعوى التي كان الغرض منها وقف عمليات القصف في بيبكس استناداً إلى قانون محلي وقانون اتحادي للحد من الضجيج (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه). وأعلن مسؤولون بورتوريكيون أنهم سيطعنون في هذا الحكم^(٥٠). وفي ٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، أعرب ممثلون عن الأحزاب السياسية والجماعات المدنية البورتوريكية عن ارتياحهم عندما تأكد أن بحرية الولايات المتحدة قررت إلغاء المناورات المقرر إجراؤها بالذخيرة الحية وإرسال السفن إلى منطقة الخليج. وخلال الأسبوع الثاني من كانون الثاني/يناير، اجتمعت المحكمة كالدرون بالرئيس بوش في واشنطن العاصمة وتلقت وعداً منه بأن البحرية ستغادر بيبكس بحلول شهر أيار/مايو ٢٠٠٣. وبعد ذلك بأسبوع واحد، اجتمع عمدة بيبكس أيضاً بالرئيس بوش وشكره على وعده ذلك^(٥١). وأثناء الخطاب السنوي أمام الكونغرس البورتوريكي يوم ١٢ شباط/فبراير، أوضحت المحكمة أن التعهد بوقف التدريبات العسكرية على أرض بيبكس جاء ثمرة للحمز والجلد اللذين أبداهما شعب بورتوريكو وطلبت استمرار الوحدة السياسية للبلوغ هذه الغاية. وفي غضون ذلك، ذكّر المتظاهرون في بيبكس وسائط الإعلام بأن

٣٩ - وتمت أيضا مناقشة البند المعنون "قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن بورتوريكو" في الحلقة الدراسية الإقليمية الكاريبية لاستعراض الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجزرية الصغيرة غير المتمتعة بالحكم الذاتي التي عُقدت في هافانا، في الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠١.

٤٠ - وفي جلستها الخامسة التي عقدتها في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وجه رئيس اللجنة الخاصة الاهتمام إلى عدد من الرسائل الواردة من منظمات تطلب من اللجنة أن تستمع إليها بشأن بورتوريكو. وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة الخاصة على الاستجابة لتلك الطلبات والاستماع إلى ممثلي المنظمات المعنية.

٤١ - وفي الجلسة الخامسة، أدلى ببيانات كل من خايمي روبرتي، نيابة عن نقابة المحامين في بورتوريكو؛ وخوان - فرنكو ميدينا، نيابة عن منظمة الحركة الجديدة من أجل استقلال بورتوريكو؛ وخوان ماري براس، نيابة عن منظمة القضية المشتركة الاستقلالية (المشروع التعليمي البورتوريكي)؛ وويلفريدو سانتياغو - فالينتي، المنظمة المتحدة في نيويورك للمطالبين بالحصول على دولة؛ وخورخي فاريناتشي غارسيا، الجبهة الاشتراكية؛ وماريا دي لورديس سانتياغو، نيابة عن حزب الاستقلال البورتوريكي؛ وروزا مينيسيس البيزو - كامبوس، نيابة عن الحزب الوطني في بورتوريكو؛ وميغيل أوتيرو تشافيز، نيابة عن المحفل الشرقي الوطني الكبير لبورتوريكو؛ وإسماعيل غوادالوبي، نيابة عن لجنة إنقاذ وإثراء فييكيس؛ وإدغار دو دياز - دياز، نيابة عن الجمعية البوليفارية في بورتوريكو؛ وفانيسا راموس، الرابطة الأمريكية للحقوقيين؛ وخوسيه أ. أداميس، منظمة إلى الجبهة؛ ونيلدا لوز ريخاتش، منظمة التقدم الوطني للثقافة في بورتوريكو؛ ولويس باريوس، كنيسة القديس روميرو في الأمريكيتين؛ وخوسيه خواكين ريفيرا، منظمة إستاديداد

عام ١٩٨٥ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٧٦ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1191) و Add.1) الذي يغطي الفترة من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٦؛ وفي تقرير المقرر عن تنفيذ قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٧٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1334) و Add.1-3)، الذي يغطي الفترة من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٨؛ وفي تقرير المقرر المقدم عملاً بقرار اللجنة المؤرخ ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨١ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1436)، الذي يغطي الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١؛ وفي تقرير المقرر المقدم عملاً بما قرره اللجنة في ٢٣ آب/أغسطس ١٩٨٤ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/L.1572)، الذي يغطي الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥. وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في الفترة ما بين ١٩٨٤ و ١٩٩٨ في تقرير المقرر عن تنفيذ ما قرره اللجنة في ١١ آب/أغسطس ١٩٩٨ بشأن بورتوريكو (A/AC.109/1999/L.13). وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في عام ١٩٩٩ في التقرير A/AC.109/2000/L.3. وترد المعلومات المتعلقة بالإجراءات المتخذة في عام ٢٠٠٠ في الوثيقة A/AC.109/2001/L.3.

باء - الإجراءات التي اتخذتها اللجنة الخاصة

٣٨ - في جلستها الأولى والثالثة اللتين عقدتهما في ٢١ شباط/فبراير و ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠١، قررت اللجنة الخاصة، باعتمادها الاقتراحات المتصلة بتنظيم الأعمال التي تقدّم بها الرئيس والرئيس بالنيابة (انظر A/AC.109/2001/L.2)، أن تبني البند المعنون "قرار اللجنة الخاصة المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٢ بشأن بورتوريكو" وأن تنظر فيه في جلساتها العامة.

اعتمدت في ختام دورتها قرارا بشأن بورتوريكو بتوافق الآراء.

خامسا - مسألة الوضع السياسي: آراء الأطراف المعنية

٤٥ - إن السرد المفصل للتطورات التي استجرت بشأن مسألة الوضع السياسي في الفترة السابقة للفترة قيد الاستعراض يرد في التقارير التالية عن كل فترة من الفترات المقابلة: A/AC.109/L.1334، الفقرات من ٥٧ إلى ٨٢ (١٩٥٩-١٩٧٩)؛ و A/AC.109/L.1436، الفقرات من ٦٧ إلى ٨١ (١٩٧٩-١٩٨٢)؛ و A/AC.109/L.1572، الفقرات من ٧٣ إلى ١٢٠ (١٩٨٢-١٩٨٥)؛ و A/AC.109/1999/L.13، الفقرات ١٦٩-١٨٠ (١٩٨٥-١٩٩٨)؛ و A/AC/109/L.3، الفقرات من ٤٧ إلى ٥٧ (١٩٩٩-٢٠٠٠)؛ و A/AC.109/2001/L.3، الفقرات من ٥٧ إلى ٦٥ (٢٠٠٠-٢٠٠١).

ألف - الولايات المتحدة الأمريكية

٤٦ - لم تغير الولايات المتحدة منذ عام ١٩٥٣ موقفها إزاء وضع بورتوريكو وإزاء صلاحية هيئات الأمم المتحدة لبحث هذا الوضع. وبالقرار ٧٤٨ (د - ٨) المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٣، أعفت الجمعية العامة للولايات المتحدة من التزاماتها بموجب الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة. وتصر الولايات المتحدة منذ ذلك الحين على أن بورتوريكو قد مارست حقها في تقرير المصير وحصلت على درجة كاملة من الحكم الذاتي وقررت بحرية وبشكل ديمقراطي الدخول في ارتباط حر مع الولايات المتحدة وبالتالي فهي، وفقا لما نُص عليه صراحة في القرار ٧٤٨ (د - ٨)، خارج نطاق نظر الأمم المتحدة. وفي الدورة الحادية والخمسين للجمعية العامة، قال ممثل الولايات المتحدة في اللجنة الرابعة إن الوضع السياسي لبورتوريكو قد جرى

٢٠٠٠؛ ومارتين كوبل، حزب العمال الاشتراكي؛ وسلفادور فارغاس الإبن، منظمة الأمريكيين البورتوريكيين المهتمين؛ وكارلوس م. هيرنانديز لوبيز، منظمة الدولة البورتوريكية المرتبطة الحرة.

٤٢ - وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات كل من إدوين باغان، منظمة مناصرة الحرية؛ وخايمي أ. ميدينا، الفريق العامل المعني ببورتوريكو؛ وإليوت مونتيفيردي - توريس، مركز الحقوق الدستورية؛ وهيكتور ل. بيسكيرا، نيابة عن كونغريسيو ناسيونال هوستوسيانو؛ وروزا إيسكوبار، منظمة النساء من أجل السلام والعدالة في فييكيس، ببورتوريكو؛ وأنيثا فيليز ميتشيل، منظمة برينافيدا؛ وخوسي إرنيسكو كورديرو، الرابطة الثقافية الأدبية لأمريكا الإسبانية؛ ومانونيل ريفيرا، منظمة البورتوريكيين المتحدين في العمل (انظر (A/56/23 (Part I)).

٤٣ - وفي الجلسة الخامسة، قدّم ممثل كوبا مشروع القرار A/AC.10-2001/L.7. وفي الجلسة السادسة، أدلى ببيانات توضيحا لموقفهم ممثلو كل من شيلي وبابوا غينيا الجديدة والعراق وفنزويلا وجمهورية إيران الإسلامية (انظر A/AC.109/2001/SR.6). وفي الجلسة نفسها، اعتمدت اللجنة الخاصة القرار A/AC.109/2001/22 دون تصويت، وأدلى ممثل كوبا على إثر ذلك ببيان (انظر A/AC.109/2001/SR.6).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٤٤ - خلال الدورة السادسة والخمسين للجمعية العامة، لم يقدم أي مشروع قرار بشأن هذه المسألة إلى الجمعية لاتخاذ إجراء بشأنه. ولدى عرض رئيس اللجنة الخاصة بالنيابة تقرير اللجنة في الجلسة ٨٢ للجمعية العامة التي عُقدت في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، أشار إلى أن اللجنة

بورتوريكو في المستقبل شمل الترتيب المعتمد في الوقت الحاضر لممارسة الحكم فيها وخيارات أخرى معترف بها. ولكن أغلبية المصوتين اختاروا أن يدلوا بأصواتهم في الخانة التي تقول 'لا لأي من الخيارات المذكورة أعلاه'.

”ويتعلق جانب كبير من الجدل بتحديد الخيارات المتاحة لبورتوريكو في ضوء دستور الولايات المتحدة وقوانينها وسياساتها الأساسية. ولذا، طلب الممثلون الذين انتخبهم سكان بورتوريكو من الحكومة الاتحادية في أكثر من مرة أن توضح الخيارات المطروحة بشأن وضع الجزيرة وأن توضح العملية التي يمكن لسكانها أن يحدوا من خلالها وضعها في المستقبل.

”وتقع على عاتق الولايات المتحدة مسؤولية الإجابة على هذه الأسئلة.

”ولقد أيد رؤساء الولايات المتحدة الواحد تلو الآخر، وكذلك فعل الكونغرس في عام ١٩٩٨، حق سكان بورتوريكو في تحديد الوضع الذي يفضلونه من ضمن خيارات لا تتعارض مع دستور الولايات المتحدة وقوانينها وسياساتها الأساسية. وقد قررت أن تقوم سياسة السلطة التنفيذية على التعاون مع قادة الكمنولث والكونغرس لتمكين سكان بورتوريكو من اختيار وضعهم في المستقبل. وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية مساعدة سكان بورتوريكو في تحقيق الحصول على التشريعات الضرورية قبل التحول إلى أي وضع جديد إذا اختاروا تغيير وضعهم الحالي.

”ولكفالة استمرار الحكومة الاتحادية في معالجة المسألة الجوهرية المتعلقة بالجزيرة ريثما تقوم

ببحثه في استفتاءات عامة عديدة. وأظهرت نتائج تلك الاستفتاءات أن استقلال بورتوريكو لا يجد التأييد إلا من القليلين. وتؤيد أغلبية البورتوريكيين الوضع الراهن، وهذا معناه أن المسألة لا صلة لها بعمل اللجنة^(٤٩).

٤٧ - وفي ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، أصدر الرئيس كلينتون ”مذكرة لرؤساء الإدارات والوكالات التنفيذية“ عن موضوع تسوية وضع بورتوريكو. وفيما يلي نص المذكرة:

”بالرغم من أننا حصلنا على بورتوريكو في سياق الحرب ضد إسبانيا وأنا نكفل للذين يولدون في هذه الجزر الحصول على جنسية الولايات المتحدة، فإن وضعها النهائي لم يحدد بعد. وما لم تسو هذه المسألة، ستظل هناك مشاكل قائمة بشأن تطبيق سياسات الولايات المتحدة الاقتصادية والاجتماعية على مواطني بورتوريكو. وبالرغم من أن مواطنينا في بورتوريكو قد منحوا الحق في أن يمارسوا بشأن المسائل المحلية سلطة تماثل السلطة التي يتمتع بها أي مواطنين من مواطني أي ولاية من الولايات المتحدة، فإنه لا يحق لهم انتخاب من يمثلهم في الحكومة الاتحادية.

”ويستمد كل من الأحزاب السياسية الرئيسية الثلاثة في بورتوريكو هويته من اختلاف رؤيته عن رؤيتي الحزبين الآخرين بشأن الخيارات التي اختارها لنفسه لتمكين بورتوريكو من اكتساب وضع يحقق لها إحلال الديمقراطية على نحو كامل، وبشأن الوضع الأمثل الذي ينشده لها. وتدعو جميع هذه الأحزاب إلى تغيير جوهرى في وضع الجزيرة. وقد أجرى الكمنولث في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨ استفتاء بشأن الخيارات المتعلقة بوضع

الأمر التنفيذي المعنون "إنشاء فرقة العمل الرئاسية المعنية بوضع بورتوريكو".

٣ - يتعاون رؤساء الإدارات والوكالات التنفيذية مع الرئيسين المشاركين في أداء المهام المنصوص عليها في هذا وفي الأمر التنفيذي المرفق^(٥٠).

٤٨ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، تولت حكومة جديدة السلطة في الولايات المتحدة. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠١، عدل الرئيس جورج بوش الأمر التنفيذي الذي أصدره سلفه بشأن فرقة العمل المعنية بمركز بورتوريكو بتمديد الموعد النهائي لتقديم توصيات الفرقة من ١ أيار/مايو ٢٠٠١ إلى ١ آب/أغسطس ٢٠٠١^(٥١). وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، أفادت وسائل الإعلام في بورتوريكو بأن البيت الأبيض أعلن عن أسماء الأعضاء المؤقتين لفرقة العمل، وأن القائمة تضم مساعدي جميع أعضاء إدارة الرئيس بوش تقريباً. ونقلت وسائل الإعلام عن الناطق باسم البيت الأبيض قوله إن فرقة العمل تقوم باستعراض خيارات بورتوريكو وإن وزارة العدل تسدي المشورة بشأن المسائل القانونية والدستورية^(٥٢). وفي شباط/فبراير ٢٠٠٢، وجهت الأمانة العامة، بالنيابة عن اللجنة الخاصة، رسالة إلى الممثل الدائم للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة تطلب فيها التأكيد من وجهة نظر الحكومة هذه بشأن مسألة بورتوريكو. وجاء في رد السفير جون د. نيغروبونتي بالنيابة عن الحكومة ما يلي:

"رداً على طلبكم الحصول على معلومات بشأن بورتوريكو، المؤرخ ٥ شباط/فبراير ٢٠٠٢، تشرف حكومة الولايات المتحدة بأن توجه انتباهكم إلى قرار الجمعية العامة ٧٤٨ (د - ٨)، الذي ينص على أن الإعلان المتعلق بالأقاليم غير

السلطات ممثلة في شخصي، بصفتي رئيس الولايات المتحدة، بتسويتها وفقاً لدستور الولايات المتحدة وقوانينها، بما في ذلك القانون العام ١٠٦-٣٤٦، أعلن اليوم أنني أصدرت أمراً تنفيذياً بإنشاء فرقة العمل الرئاسية المعنية ببورتوريكو (فرقة العمل الرئاسية) وأني أصدرت إليها التعليمات التالية:

"١ - يجري الرئيسان المشاركان لفرقة العمل الرئاسية حواراً متواصلاً مع الحاكم والمفوض المقيم لبورتوريكو وأحزاب بورتوريكو السياسية الرئيسية والجماعات الأخرى الداعية إلى تغيير وضع الجزيرة ورئيس لجنة مجلس النواب المعنية بالموارد وأعيان حزب الأقلية الأعضاء فيها ورئيس لجنة مجلس الشيوخ المعنية بالطاقة والموارد الطبيعية وأعيان حزب الأقلية الأعضاء فيها. ويركز هذا الحوار على الخيارات المتعلقة بوضع بورتوريكو في المستقبل والعملية التي يختار بموجبها سكان بورتوريكو الخيار الذي يريدونه. وستسعى فرقة العمل الرئاسية إلى تسهيل الاتصالات فيما بين الجهات التي يمثلها المسؤولون المشار إليهم آنفاً بشأن المسائل المتعلقة بوضع الكمنولث وكفالة إبلاء المسؤولين الاهتمام اللازم لهذه المسائل وتسهيل اتخاذ إجراءات بشأنها. وسيرمي هذا الحوار بشكل خاص إلى توضيح الخيارات المتعلقة بوضع بورتوريكو في المستقبل وسيتمكن سكانها من تحديد خيارهم المفضل.

"٢ - ويتولى الرئيسان المشاركان لفرقة العمل الرئاسية رصد إنفاق الأموال المخصصة لإطلاع الجمهور على مختلف الصيغ المقترحة لوضع بورتوريكو عملاً بالقانون العام ١٠٦-٣٤٦. وسيشمل عملهما هذا كفالة صحة المواد التثقيفية وموضوعيتها وحيادها واتساقها مع المعايير المبينة في

”وفقاً للقرار A/AC.109/2001/22 الذي اتخذته لجنة إنهاء الاستعمار التابعة للأمم المتحدة في جلستها السادسة، المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠١، وإذ نعرب عن ارتياحنا لما تقرر من إبقاء مسألة بورتوريكو قيد الاستعراض المستمر. واستناداً إلى تقرير الأمين العام (A/56/295) المقدم استجابة لقرار الجمعية العامة ٨٥/٥٥ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ الذي يطلب إلى لجنة حقوق الإنسان أن تواصل إيلاء اهتمام خاص لما ينجم عن التدخل أو العدوان أو الاحتلال العسكري الأجنبي من انتهاك لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في تقرير المصير. وإذ نضع في الاعتبار العدد الكبير من القرارات والمقررات (ولا سيما المقرر الصادر مؤخراً عن اللجنة الخاصة في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بشأن بورتوريكو A/AC.109/2001/22)، التي ناقشت فيها الجمعية العامة حق الشعوب في تقرير المصير (ابتداءً من القرار ١٥١٤ (د - ١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠)، وتقارير المقررين الخاصين للجنة الخاصة وغيرها من اللجان بشأن مسألة حقوق الإنسان وبورتوريكو. نسرده الانتهاكات المستمرة والمتواصلة التي ترتكبها حكومة الولايات المتحدة في بورتوريكو وبييكيس، منذ منتصف عام ٢٠٠١ فصاعداً.

”أدت الاحتجاجات على التواجد العسكري وانتهاك الحرية الأمريكية لحقوق الإنسان وقوانين بورتوريكو والولايات المتحدة نفسيهما في بييكيس وبورتوريكو، إلى الإمعان في الاضطهاد السياسي للمدافعين عن حقوق الإنسان في المنظمات غير الحكومية المحلية، انتهاكاً للإعلان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في

المتمنعة بالحكم الذاتي لم يعد ينطبق على بورتوريكو بعد أن صوت سكانها بقبول الترتيب الحالي الخاص بحكم الجزيرة. وقد أكد سكان بورتوريكو مجدداً هذا القرار فيما لا يقل عن استفتائين خلال السنوات العشر الماضية.

”ولما كان الإعلان المتعلق بالأقاليم غير المتمنعة بالحكم الذاتي لا ينطبق على بورتوريكو، نرجو أن تكرس لجنة الأربعة والعشرين وقتها وجهدها للأقاليم السبعة عشر المتبقية في قائمة الأقاليم غير المتمنعة بالحكم الذاتي“.

٤٩ - وترد معلومات أساسية إضافية عن آراء الولايات المتحدة ومواقفها منذ عام ١٩٥٣، بما في ذلك وجهات النظر التي أعرب عنها مسؤولون في السلطة التشريعية والقرارات الصادرة عن السلطة القضائية لحكومة الولايات المتحدة، في تقرير عام ١٩٩٩ (A/AC.109/1999/L.13).

باء - بورتوريكو

٥٠ - في آذار/مارس ٢٠٠٢، بعثت الأمانة العامة، نيابة عن اللجنة الخاصة، برسائل متطابقة إلى عدة أحزاب سياسية في بورتوريكو، وإلى بعض المنظمات التي كانت قد اتصلت باللجنة الخاصة قبل ذلك بشأن هذا الموضوع، دعيتها فيها إلى أن تحيل إلى المقرر آراءها بشأن التطورات ذات الصلة ببورتوريكو التي حدثت منذ صدور تقرير السنة الماضية (للاطلاع على قائمة بالمنظمات التي جرى الاتصال بها، انظر المرفق). كما بعثت رسالة مماثلة إلى ممثل الولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة طلب فيها الإدلاء بآراء هذا البلد بشأن تلك التطورات (انظر الفقرة ٤٨ أعلاه). وترد أدناه نصوص الردود التي وردت من بورتوريكو.

٥١ - كتب خايمي روبرتي، رئيس نقابة المحامين في بورتوريكو، ما يلي بالنيابة عن النقابة:

مركز الاحتجاز المركزي في غواينابو وظلوا هناك دون انعقاد جلسة نظر حتى يوم الاثنين ٣٠ نيسان/أبريل. وحُرم بعض المعتقلين من حق الكفالة رغم أن المادة ١١ من الباب الثاني من دستور بورتوريكو يضمن ذلك الحق حتى في حالة ارتكاب جرائم جسيمة. ولم يطلق سراح المعتقلين الآخرين الذين دفعوا الكفالة حتى ١ أيار/مايو. أما أولئك الذين لم يتمكنوا من دفع الكفالة رغم أنهم لم يرتكبوا سوى جريمة أقل جسامة (جُنحة من الفئة باء) فقبعوا في السجن إلى حين محاكمتهم. وصدرت في حقهم أحكام قد تصل إلى ٤٥ يوما لمرتكبي النوع الأول من الجرائم، مع أن في ذلك انتهاكا للتعديل الثامن لدستور الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يحظر المغالاة في مبلغ الكفالة (وقد تراوح ذلك المبلغ بين ٢٠٠ دولار و ٣٠٠٠ دولار في حالة ارتكاب الجرم لأول مرة و ١٠٠٠٠ دولار بالنسبة للمعاودين رغم أنه لم يكن لأي منهم سوابق جنائية)؛ والتعديل الرابع الذي يحظر الاحتجاز التعسفي الذي يشمل الاحتجاز لمدة تزيد على ٤٨ ساعة دون انعقاد جلسة نظر لتقرير الباعث. (ورقة المحامية لندا باكيل، لجنة التحقيق الدولية - الموضوع: انتهاك حقوق الإنسان والحقوق المدنية في إجراءات مقاضاة الأشخاص المشاركين في العصيان المدني السلمي ضد إجراء المزيد من التدريبات في بيبكيس، بورتوريكو، نقابة المحامين، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١: المقارنة بين أحكام عقوبة العصيان المدني).

”واستنادا إلى تلك الشهادات والورقات المقدمة والنتائج التي عُرضت على محكمة الشعب، التي تتألف من فريق للخبراء، حُلص إلى توافر أدلة

٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أي الإعلان الخاص بالحقوق والواجبات المعترف بها عالميا للأفراد والجماعات. ومن الأمثلة على ذلك الاضطهاد، المعاملة السيئة التي تعرض لها أشخاص قاموا بالعصيان المدني أثناء احتجازهم، بحيث حرّموا من أبسط الحقوق التي ينبغي أن يتمتع بها أي شخص رهن الاحتجاز أو الاعتقال، وكذلك الإحصاءات المتعلقة بالأحكام المحففة والتعسفية التي أصدرتها المحكمة المحلية الاتحادية للولايات المتحدة في حق الأشخاص الذين دخلوا، في إطار العصيان المدني، إلى المناطق التي قيدت البحرية الأمريكية الوصول إليها في بورتوريكو.

”وقد أفادت محاميات تولين الدفاع عن المشاركين في العصيان المدني أن الكثير من الأشخاص، من مجموع يتراوح بين ١٢٥ و ١٣٠ معتقلا خلال الفترة من ٢٦ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠٠١، تعرضوا لإساءة المعاملة البدنية، بما في ذلك رشهم برذاذ الفلفل، وهم مقيدون أو جالسون أو مطروحوون أرضا لحملهم على الاعتراف خلال فترة احتجازهم. (بلاغ نقابة المحامين في بورتوريكو إلى اللجنة الدولية، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، المقدم من قبل المحامية ويلما ريبيرون كويثو والمعنون ’انتهاك حقوق الإنسان للمشاركين في العصيان المدني في بيبكيس‘). وإضافة إلى ذلك، أُجبر أولئك الأشخاص على البقاء في العراء ليلة كاملة، بحيث نقلوا بحرا، دون تزويدهم بستر النجاة، في رحلة تراوحت مدتها بي ساعتين إلى ٣ ساعات إلى قاعدة روزفلت رودز (في حين تستغرق الرحلة حوالي ٣٠ دقيقة). وعند الوصول إلى القاعدة، تم تفتيشهم بصورة تعسفية وتركوا مجددا في العراء. ثم نقلوا إلى

مثالا على "العنصرية البيئية"، على النحو الذي جرت مناقشته في المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، الذي عقد في ديربان، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. ونلفت النظر أيضا إلى حدوث انتهاكات أخرى وتجاوزات متواصلة منذ عام ١٩٤١ ضد نساء بيبكيس. (شهادة السيدة كارمين فالينسيا أمام اللجنة الدولية، الصفحة ٨).

والولايات المتحدة ملزمة أيضا باحترام إعلان ومنهاج عمل بيجين بحكم انضمامها أثناء المؤتمر الرابع المعني بالمرأة الذي عقد في بيجين في عام ١٩٩٥ إلى منهاج العمل وإلى إعلان فيينا لعام ١٩٩٨، وهي حقيقة لم تذكرها محكمة الشعب.

"ومن القضايا التي رفعتها مؤخرا المنظمات غير الحكومية والمشاركون في العصيان المدني أمام محكمة استئناف الدائرة الأولى للولايات المتحدة، أربع قضايا مدججة في قضية واحدة هي: الولايات المتحدة ضد إدوين كيليس رودريغيس، وآخرين، رقم ٠١-١٦٠٣ (٨ شباط/فبراير ٢٠٠٢)، وقد رفضت المحكمة هذه القضايا أيضا، فسدت بذلك الطريق على أي محاولة للانتصاف أمام المحافل القضائية المحلية والاتحادية".

٥٢ - وكتب إيميليو غارسيا كورديرو، باسم محاربي بيبكيس القدماء المحبين للسلام Veterans Viequenses por la paz، ما يلي:

"نحن، محاربي بيبكيس القدماء المحبين للسلام، نطلب أن تُكَلَّف حكومة الولايات المتحدة بالقيام على الفور، بالاشتراك مع القوات البحرية،

واضحة وقاطعة على ارتكاب المحكمة المحلية الاتحادية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خارقة بذلك دستور الولايات المتحدة، والقوانين المتعلقة بإصدار الأحكام ('قانون إصلاح إصدار الأحكام'، القانون العام رقم ٩٨-٤٧٣، التشريع ٩٨-١٩٨٧ (١٩٨٤)، القانون الثامن عشر للولايات المتحدة، المواد ٣٥٥٣ (أ) و (أ) (٢) و (أ) (٢) و (أ) (٧)، و (ج))؛ وإساءة معاملة الذين شاركوا في مقاومة القوات البحرية من جانب أفراد هذه القوات ومسؤولي السجون في النظام الاتحادي. وقد تصرف أفراد بحرية الولايات المتحدة بشكل يخالف معايير حقوق الإنسان المعترف بها من المجتمع الدولي وبصورة تنتهك الاتفاقيات الدولية والإقليمية (الإعلان الأمريكي) التي تعهدت الولايات المتحدة باحترامها أو صدقت عليها، وهي: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (المواد ٦ و ٧ و ١٣ و ١٤ و ١٦)، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الديباجة والمواد ١ و ٢ و ٥ و ٦ و ١٥)، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (المواد ١ و ٢ و ٣ و ٦ و ٧ و ٩ و ١٠ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٤ و ٢٦)، والإعلان العالمي للحقوق المدنية والسياسية (المواد ١ و ٢ و ٣ و ٥ و ٧ و ٨ و ١٠ و ١١ و ١٣ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨)، وإعلان طهران لعام ١٩٦٨، ومدونة قواعد السلوك لموظفي النظام العام لعام ١٩٧٩ (المواد ٣ و ٥ و ٦ و ٨) فضلا عن المبادئ الأساسية لمعاملة السجناء (١٩٩٠) والقواعد الدنيا بشأن المعاملة الإنسانية الدنيا للمحتجزين أو السجناء (عام ١٩٥٥). كما تشكل تلك الحالة

(٣) جعل كونغرس الولايات المتحدة التصديق على الدستور البورتوريكي مشروطاً بإلغاء المادة ٢٠ من شرعة الحقوق المقترحة. وتعترف هذه المادة، في جملة أمور، بالحق في الحماية الاجتماعية في حالات البطالة أو المرض أو كبر السن أو الإعاقة، وبالحق في الحصول على عمل وفي التمتع بمستوى معيشي لائق وبحقوق الأمهات والأطفال في الرعاية والمساعدة الخاصتين. José Trias Monge, *Puerto Rico: The Trials of the Oldest Colony in the World* (New Haven: Yale University Press, 1997), pp. 114 and 117.

(٤) EIU, Country Profile, Puerto Rico 1998-1999.

(٥) CIA World Factbook, www.cia.gov.

(٦) EIU, Viewswire 31 January 2002.

(٧) EIU, Viewswire, 29 March 2002.

(٨) Oxford Analytica, 22 February 2002.

(٩) Ibid.

(١٠) Washington Post, 15 August 2001 and The New York Times, 24 January 2002.

(١١) Financial Times, 25 March 2002.

(١٢) Agencia EFE, 28 June 2000.

(١٣) Comunicados de Prensa, Sila María Calderón, 28 June 2000.

(١٤) Puerto RicoWOW News Service, 29 March 2001.

(١٥) www.fortaleza.gobierno.pr/comunicado, 25 July 2001.

(١٦) www.fortaleza.goberieno.pr/comunicado, 12 February 2002.

(١٧) المعلومات المقدمة من المحامي جان سوسلر جرى الحصول عليها من المؤتمر الوطني الأوستوسي، ٢ أيار/مايو ٢٠٠٢.

(١٨) Newsday, 23 July 2000.

(١٩) ACLU News, 19 July 2000.

(٢٠) Associated Press, 16 January 2001.

(٢١) Orlando Sentinel, 19 July 2000.

(٢٢) Caribbean Insight, 12 January 2001.

بإجراء دراسة للحالة الصحية لأبناء بيبكيس، بشأن المعدل المرتفع للإصابة بالسرطان والربو والسكري والأمراض الجلدية وأمراض القلب والأمراض الأخرى المتصلة بتلوث التربة والهواء والمياه في بيبكيس باليورانيوم والكادميوم والزنابق والرصاص والفلزات الثقيلة الأخرى والمواد الكيميائية المستخدمة في التدريبات العسكرية التي تجري على جزيرتنا بيبكيس.

”ونطالب أيضا بتعويض أطفال بيبكيس الذين تأثروا بهذه الأمراض أكثر من أي فئة أخرى، فضلا عن تعويض أقاربهم. كما نطالب بتعويض الذين ماتوا متأثرين بهذه الأمراض، التي نجمت عن تلوث تربتنا وهوائنا ومياهنا من جراء التدريبات العسكرية التي جرت في جزيرتنا بيبكيس. ونطالب بإجراء الدراسات المذكورة فورا وإعادة الفورية لأرضنا وتنظيفها وتطهيرها.

”لقد خاطرنا نحن، محاربي بيبكيس القدماء المحبين للسلام، بأرواحنا في جيش الولايات المتحدة الأمريكية من أجل تحرير شعوب أخرى مثل كوريا وفيت نام وكوسوفو والخليج الفارسي، وما إلى ذلك. إننا نطالب الآن حكومة الولايات المتحدة التي خدمناها بشجاعة وإخلاص أن تتيح لنا نحن أيضا التمتع بحقنا في أن نحيا في سلام، مثل تلك الشعوب التي ساعدناها على نيل السلام والحريسة. إن كل ما نريده هو أن نعيش في سلام“.

الحواشي

(١) Efe newswire, 18 October 2001.

(٢) Ivonne Acosta, *La Mordaza: Puerto Rico, 1948-1957* (Rio Piedras, Ed. Edil, 1989), p. 13.

- . www.whitehouse.gov/news/releases/2001/04 (٥ \)
- www.puertorico-herald.org/issues/2002/vol9n09/WashUp- (٥ ٢)
- .date
- .The New York Times, 20 January 2001. (٢ ٣)
- .Associated Press, 17 January 2001. (٢ ٤)
- .Financial Times, 4 January 2001. (٢ ٥)
- .Reuters, 1 March 2001. (٢ ٦)
- .The New York Times, 27 April 2001. (٢ ٧)
- .EFE, 24 and 28 May 2001. (٢ ٨)
- .EFE, June 13 2001. (٢ ٩)
- .Reuters, 14 June 2001. (٣ ٠)
- .AFP, 17 June 2001. (٣ ١)
- Newsday, 28 June 2001. (٣ ٢)
- .The New York Times, 29 July 2001. (٣ ٣)
- .Chicago Sun Times, 31 July 2001. (٣ ٤)
- .EFE, 15 August 2001. (٣ ٥)
- EFE 24 September 2001 and EIU viewswire (٣ ٦)
- .25 October 2001.
- .EFE, 27 September. (٣ ٧)
- .Reuters, 17 October 2002. (٣ ٨)
- .www.fortaleza.gobierno.pr , 26 October 2001. (٣ ٩)
- .EFE, November 17, 2001 (٤ ٠)
- .Ibid., 11 and 12 December 2001. (٤ ١)
- .Newsday, 3 January 2002. (٤ ٢)
- .FT.com, 11 January 2002 and EFE, 24 January 2002. (٤ ٣)
- .EIU Viewswire 25 January 2002. (٤ ٤)
- .The New York Times, 2 April 2002. (٤ ٥)
- .AP, 9 April 2002. (٤ ٦)
- .AP, 11 April 2002. (٤ ٧)
- .AP, 8 April 2002. (٤ ٨)
- .See A/C.4/51/SR.4, para 54. (٤ ٩)
- <http://puertorico-herald.org/issues/vol4n52> (٥ ٠)
- /MemoTaskForce.en.shtml.

المرفق

المنظمات التي جرى الاتصال بها لتقديم أحدث المعلومات عن تقرير المصير والاستقلال فيما يتعلق بورتوريكو

- تحالف نساء بيبكيس
- الجمعية البلدية (بيبكيس)
- رابطة الصيادين في بيبكيس
- رابطة الصيادين في جنوب بيبكيس
- المجمع الثقافي البورتوريكي
- فرسان السلام
- نقابة المحامين في بورتوريكو
- لجنة إنقاذ وتنمية بيبكيس
- اللجنة المعنية بورتوريكو في الأمم المتحدة
- المؤتمر الوطني الأوستوسي
- الصندوق الاستئماني لحفظ الطبيعة في بيبكيس
- الجهة الاشتراكية
- المجلس البلدي لبيبكيس
- غران أورينتي ناسينال ده بورتوريكو
- الكنيسة الميثودية في بيبكيس
- المعهد الكاريبي للعمل والتدريب المسكوني
- المعهد البورتوريكي للعلاقات الدولية
- فرسان السلام في بيبكيس
- اتحاد شباب بيبكيس
- الحركة الجديدة لاستقلال بورتوريكو

الأبرشية الكاثوليكية في بيبكيس
حزب الاستقلال البورتوريكي
الحزب القومي البورتوريكي
الحزب الديمقراطي الشعبي
المشروع الكاريبي للعدالة والسلام
الاتحاد القومي لُنصرة الوطن
محاربو بيبكيس القداماء المحبون للسلام
